المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح
مصلحة شؤون المجلس

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

محضر الدورة الإستثائية

لشهر دجنبر 2021

المنقعدة يوم الخميس 11 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر .2021

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح
مصلحة شؤون المجلس

دورة : استثنائية
جلسة :غير مفتوحة

محضر أشغال الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر 2021

عملا بمقتضيات المادة 36 من القانون التنظيمي عدد 113.14 المتعلق بالجماعات، عقد مجلس جماعة العرائش أشغال الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر 2021، و ذلك **يوم الخميس 11 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر 2021**، في الساعة **الثالثة (15.00) مساء** بقاعة الإجتماعات بمقر جماعة العرائش الكائنة بشارع السوسن بتجزئة المغرب الجديد، برئاسة **السيد عبد المومن صبيحي** رئيس مجلس جماعة العرائش، **وبحضور السيد محمد أديب برادة** باشا مدينة العرائش.

قائمة كشف الحضور

- **العدد القانوني لأعضاء المجلس : (35)**
- **عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : (35)**
- **عدد الأعضاء الحاضرين : (26)**

و هـم السـادة:

1. عبد المومن صبيحي : رئيس المجلس
2. مصطفى البوزيدي : النائب الثاني للرئيس
3. السعيد بوشيبة : النائب الثالث للرئيس
4. محمد المتوكي : النائب الرابع للرئيس
5. رشيد الركراك : النائب الخامس للرئيس
6. فاطمة شهبر : النائبة السادسة للرئيس
7. هيام الكلاعي : النائبة السابعة للرئيس
8. خديجة سلالي : كاتبة المجلس
9. محمد براد : نائب كاتبة المجلس
10. عمر الكموني : عضو المجلس
11. لحسن الشاوي : عضو المجلس
12. حميد العالي : عضو المجلس
13. إكرام عمة : عضوة المجلس
14. فاطمة القنبوعي : عضوة المجلس
15. سليمان الفرجاني : عضو المجلس
16. منير بوملوي : عضو المجلس

17. نجية اجبارة : عـضـوة المجـلـس
18. فاطمة القنبوعي : عـضـوة المجـلـس
19. نادية رحال : عـضـوة المجـلـس
20. العربي السطي : عـضـو المجـلـس
21. كوثر العمالي : عـضـوة المجـلـس
22. محمد المزوري : عـضـو المجـلـس
23. أنوار كرمون : عـضـو المجـلـس
24. هشام أشلحي : عـضـو المجـلـس
25. نجاة موعلي : عـضـوة المجـلـس
26. محمد الرزامي : عضـــو المجلـــس

- **عدد الأعضاء الغائبين (09) وهم السيدات والسادة:**

27. عبد الإله الحسيسن : النائب الأول للرئيس
28. فاطمة بن حمدان : عضوة المجلـــس
29. عبد العالي الزيتوني : عضـــو المجلـــس
30. مشيج القرقري : عـضـو المجـلـس
31. سميرة اليملاحي : عـضـو المجـلـس
32. الزهرة لحيان : عضـــوة المجلـــس
33. محمد هلال : عضـــو المجلـــس
34. جمال العلوي أبو البركات : عضـــو المجلـــس
35. نور السعيد الوغليضي : عـضـو المجـلـس

وحضر عن باشوية العرائش السيدة:

- سلوى الصنهاجي : عن قسم الجماعات الترابية بباشوية العرائش

وحضر عن المصالح الجماعية السادة:

- محمد اليشيري : رئيس مصلحة شؤون المجلس
- عبد السلام الصروخ : عن مديرية المصالح
- ادريس الشوع : رئيس القسم الإقتصادي
- ليلى بوحوييك : رئيسة القسم الثقافي والإجتماعي والرياضي
- محمد المحمدي : عن قسم الممتلكات والمنازعات
- عبد الله ميوري : رئيس قسم التعمير
- امحمد عشاوي : رئيس قسم المرافق العمومية
- عبد اللطيف العثماني : رئيس قسم الممتلكات والمنازعات
- جمال العريجي : عن القسم الاقتصادي
- حسنية العومير : عن مصلحة الوعاء الضريبي

وحضر عن المصالح الخارجية السيدة:

* فرح الأغزاوي : ممثلة الوكالة الحضرية للعرائش وزان

جماعة العرائش

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

جدول أعمال الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر2021

- **النقطة الأولى : من الساعة (15.00) مساء إلى الساعة (16:00) مساء.**

الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاسترادادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش-وزان.

- **النقطة الثانية : من الساعة (16.00) مساء إلى الساعة (16:30) مساء.**

الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

- **النقطة الثالثة : من الساعة (16.30) مساء إلى الساعة (16:45) مساء.**

الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح
مصلحة شؤون المجلس

دورة: استثنائية
جلسة :غير مفتوحة

النقطة الأولى

الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش- وزان.

النقطة الأولى:

الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش- وزان

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم، السيد الباشا، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السادة والسيدات رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية، ممثلي وسائل الإعلام. السادة ممثلي المصالح الخارجية مساء الخير. نفتتح أشغال الدورة الاستثنائية. في البداية نسجل العديد من الاعتذارات للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين، بسبب الظروف الصحية. ونتمنى الصحة والعافية للجميع. إذن النقطة الأولى المدرجة في جدول الأعمال، تتعلق بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعات الترابية، بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان.

في البداية أعطي الكلمة للسيد رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب لتلاوة تقرير اجتماع اللجنة حول هذا الموضوع .

السيد منير بوملوي، رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش

تقرير حول اجتماع لجنة التعمير وإعداد التراب
يوم الخميس 09 دجنبر 2021

بناء على القانون التنظيمي 14/113 ولاسيما المادة 28 منه، وبناء على الإحالة عدد 2751 بتاريخ 06 دجنبر 2021 الواردة على رئاسة لجنة التعمير وإعداد التراب، من قِبَل السيد رئيس مجلس جماعة العرائش بشأن التداول في موضوع النقطة الأولى المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية ليوم 16 دجنبر 2021 والمتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاسترادادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان. عقدت لجنة التعمير وإعداد التراب يوم الخميس 09 دجنبر 2021 اجتماعا لها، بحضور **رئيس اللجنة السيد منير بوملوي، والسادة أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس الجماعة:** سليمان الفرجاني – إكرام عمة – كوثر العمالي – مصطفى البوزيدي- فاطمة بن حمدان – نجية اجبارة – محمد هلال.

كما حضر عن الأقسام والمصالح الجماعية وكذلك باشوية العرائش كل من السادة: عبد الله ميوري – محمد محمدي – عبد السلام الصروخ – محمد اليشيري – سلوى الصنهاجي.

في حين غاب عن اللجنة السيد مدير الوكالة الحضرية العرائش – وزان رغم استدعائه.

وبعد التذكير بتناول مشروع الاتفاقية في دورة سابقة حظي فيها بالمصادقة، والإشارة إلى إلغاء هذه الدورة من قبل سلطات المراقبة. مما استدعي إعادة عرضها على أنظار المجلس لأهميتها الآنية، قدّم السيد رئيس اللجنة المواد المنصوص عليها في مشروع الاتفاقية بالتفصيل. موضحا الحاجة الملحّة لجماعة العرائش للنتائج المتوخاة من مثل هذه الاتفاقية والمتعلقة بتجديد بعض وثائق التعمير بالمدينة ككل. وبعد ذلك أوضح السيد رئيس قسم التعمير بالجماعة مدى أهمية هذه الاتفاقية حيث أن الصور الجوية والتصاميم الاسترادادية المتوفرة حاليا تعود إلى سنة 2006، وهو ما يعتبر تقادما في وثائق التعمير، التي ينبغي أن تجدد دوريا. خاصة وأن هذه الصور الجوية والتصاميم الاسترادادية يعتمد عليها في إعداد تصميم التهيئة الخاص بتراب الجماعة، وهو ما نحن بصدد التهييء له بعد انتهاء الآجال المخصصة للعمل بتصميم التهيئة المصادق عليه في 2011.

هذا وقد تناولت اللجنة من خلال مناقشتها للمشروع بعض الجوانب التي ينبغي معالجتها في تصميم التهيئة المقبل، كالمنطقة الصناعية التي ينبغي أن لا تشكل سببا في الإضرار بالبيئة. وأيضا الدواوير الهامشية الملحقة حديثا بالمجال الحضري، كعين الشوك وبكارة والغديرة وما تشكله من عبء على الجماعة في مجال التعمير.. وكذلك إثارة الانتباه إلى الهوامش التي باتت قريبة من المدينة والمحتمل إلحاقها قريبا بالمجال الحضري، كمنطقة أولاد حمو والحساسنة.. وما تعرفه من فوضى عارمة في التعمير يمكن أن تشكل في المستقبل مشكلا يصعب معالجته في حالة تم إلحاق هذه المنطقة بتراب الجماعة.

وفي نهاية الاجتماع صادق الحضور بالإجماع على مشروع الاتفاقية.

توقيع رئيس اللجنة

رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب

المملكة المغربية * وزارة الداخلية * عمالة إقليم العرائش * جماعة العرائش

منير بوملوي

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا السيد رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب، وأعطي الكلمة للسيدة ممثلة الوكالة الحضرية لإلقاء الضوء على هذه الاتفاقية:

السيدة فرح الأغزاوي، ممثلة الوكالة الحضرية:

هذه الاتفاقية تأتي في إطار تحسين الصور الجوية والتصاميم الاسترادادية، وذلك من أجل إعداد تصميم التهيئه الجديد. فهذه السنة وبالضبط دجنبر 2021 ستعرف انتهاء العمل بتصميم التهيئة المنجز في 2011 والمرور إلى إنجاز تصميم تهيئة جديد والاتفاقية تدخل في إطار إنجاز الوثائق الضرورية لذلك. أظن أن تقرير السيد رئيس لجنة التعمير كان كافيا ووضح جميع الأمور المتعلقة بالاتفاقية، واذا كان هناك استفسار إضافي فأنا مستعدة للتوضيح.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

إضافة الى النقاشات التي مرت داخل اللجنة، فلا يخفى على أحد مدى أهمية هذه الاتفاقية من أجل الإسراع بإخراج تصميم التهيئة وتحيينه بالنسبة لجماعة العرائش. أفتتح لائحة التدخلات والكلمة للسيد محمد الرزامي.

السيد محمد الرزامي، عضو المجلس:

الجماعة لها دور استشاري فقط، فتصميم التهيئة السابق لم يتم اعتبارنا بالمرة. ولذلك لا أفهم لماذا سنساهم بالمال. فإذا كان دورنا بسيط وضعيف في منظومة كبيرة، فلماذا هذا التهميش، وحينما نصل إلى التمويل يتم قصدنا لعقد الاتفاقية؟

السيدة فرح الأغزاوي، ممثلة الوكالة الحضرية:

أؤكد أن دور الجماعة ليس دورا استشاريا. فنحن في هذه المرحلة فقط بصدد إعداد الصور والتصاميم الجوية الإسترادادية التي ستعتمد عليها الدراسة الخاصة بتصميم التهيئة، وأعتقد أن تمويل الجماعة لهذه الدراسة من خلال هذه الاتفاقية سيعود بالخير على المدينة كلها.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا والكلمة للسيدة نادية رحال.

السيدة نادية رحال، عضوة المجلس:

فعلا الجماعة مستعدة للمساهمة في أي شيء يعود بالمصلحة على المدينة. لكن دور الجماعة لا ينبغي أن يكون استشاريا فقط، فهي تتحكم في المجال الترابي التي تشتغل فيه، ولهذا ينبغي أن لا نقدم المال، وفي النهاية تأتيني بتصميم التهيئة منجزا وتطلب مني التصويت عليه. فحتى أنا ينبغي أن يؤخذ تصوري بعين الاعتبار كمجلس. ولذلك نطلب من الوكالة الحضرية أخذ تصور الجماعة بعين الاعتبار في جميع مراحل إعداد هذا التصميم.

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثالث للرئيس:

السيد الرئيس، السيد الباشا، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس، الإخوة والأخوات أطر الجماعة. في البداية فهذه نقطة ليست جديدة. فقد تمت المصادقة عليها بإجماع أعضاء المجلس في دورة أكتوبر 2020. ما وقع هو أن سلطة المراقبة كانت قد تعرضت على هذه الدورة، فتمت إعادة إدراج المجلس لنقطها في دورة لاحقة باستثناء هذه النقطة، ولذلك نعمل على تدارك ذلك وإدراجها اليوم.

هذه نقطة أولى. النقطة الثانية: فيما يخص دور الجماعة، هو دور أساسي. اليوم نؤسس لعلاقة جديدة مع الوكالة الحضرية ومع المتدخلين في قطاع التعمير. فاليوم كان لقاء في الصباح حول تصنيف المدينة العتيقة والبنايات التاريخية، وهذه العملية توضح مبادرة الجماعة ودورها الأساسي والفاعل في قطاع التعمير مستقبلا. عملية إعداد تصميم التهيئة. الجماعة مواكبة لها منذ البداية. اليوم الجماعة تواكب الصفقات التي تنجزها الوكالة الحضرية، كالتصميم الذي أنجز مؤخرا بخصوص منطقة عين الشوك. واليوم كذلك قسم التعمير هو أيضا يعد تصوره لتصميم التهيئة والذي سنكون منفتحين فيه على أعضاء المجلس.

هذا من جهة، من جهة ثانية نحن في الجماعة في أمس الحاجة إلى وثائق التعمير. فهذه الأخيرة تساهم في التحكم في المجال على مستوى تصورنا لمجال التعمير. فبهذه الوثائق يمكننا تحديد هذا التصور. فنحن نعتبر مساهمة الجماعة بمليون درهم تمكننا من الحصول على رؤية استشرافية لعشر سنوات ووثائق التعمير مهمة. وبالتالي أنا أعتبر وثيقة التعمير بالأهمية بما كان وتفوق المبلغ المالي المرصود لإعدادها وشكرا.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

والكلمة للسيد مصطفى البوزيدي

السيد مصطفى البوزيدي، النائب الثاني لرئيس المجلس:

في إطار المناقشة حول تصميم التهيئة، مداخلتي تأتي في إطار عام. هو الإدارة التي لها علاقة بالموضوع بما فيها الجماعة التي تشتغل جميعا من أجل خدمة المواطنين، ما نخشاه هو أن يكون هذا التصميم في إعدادهِ تحت رحمة الموظفين، وليس الجماعة التي دورها هو التنسيق مع باقي الإدارات الأخرى بما فيها الأوقاف، مديرية أملاك الدولة، مؤسسة تدبير أراضي الجيش...

ما نتوخاه في هذا التصميم هو تحريك الدورة الاقتصادية بالجماعة، ولا ينبغي أن نختزل العملية في المساهمة في الإعداد أو عدمها. الجماعة هي التي لها احتكاك مباشر مع السكان، وبالتالي هي الأدرى بالواقع، ولذلك ينبغي أن نأخذ هذه الأمور بالجدية اللازمة.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

أعطي الكلمة للسيد محمد المزوري.

السيد محمد المزوري، عضو المجلس:

ما أثار انتباهي هنا في هذه الاتفاقية هو: التزامات الجماعة في الصفحة 5.

- تتعهد جماعة العرائش في هذه العملية بما يلي: - تمويل وتتبع دراسة الصور الجوية والتصاميم الإستردادية. السؤال هنا ماذا أعد المجلس لذلك؟

أنظر السيد الرئيس مهام والتزامات الوكالة الحضرية: - تتكلف الوكالة الحضرية للعرائش -وزان بمواكبة وتتبع ودراسة الصور الجوية.. وذلك عبر إسنادها إلى مكتب دراسات مختص. إذن ما هو دور المجلس الذي يعرف تراب المدينة ويعرف كل تفاصيلها؟ أنا أقترح تنظيم يوم دراسي في المجال، ونقدم اقتراحاتنا وماذا تريد الساكنة. إلخ.. أما أن يقتصر دور الجماعة على التمويل وتتبع إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية فما هو دور المجلس وأين بصمته التي نريدها أن تكون هنا؟

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

نقاشنا اليوم حول موضوع محدد، هو اتفاقية إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعة الترابية. إيجابي جدا هذا النقاش الذي يجري الآن حول موضوع تصميم التهيئة بشكل عام. أقول: نحن لا زلنا لم ندخل إلى صلب الموضوع. نرحب بجميع المقترحات التي تدعو إلى تنظيم يوم دراسي. لكن نحن الآن بصدد اتفاقية تقنية محددة في إطار إعداد الصور الجوية والتصاميم الإستردادية. أريد أن ينصب النقاش في موضوع الاتفاقية. فمسار إعداد تصميم التهيئة هو مسار طويل، يحتاج إلى لقاء كافة الفعاليات المدنية، وبطبيعة الحال ستكون هناك أيام دراسية.. وصولا إلى المخطط النهائي لتصميم التهيئة. والكلمة الآن للسيد عبد الله ميوري، رئيس قسم التعمير بالجماعة.

السيد عبد الله ميوري، رئيس قسم التعمير بالجماعة:

السيد الرئيس، السيد الباشا، الحضور الكريم، هذه الدراسة تختلف عن سابقتها. في السابق لم تكن هناك فرصة للجماعة للقيام بالدور المنوط بها في هذا الموضوع. كانت الوكالة الحضرية لتطوان هي من قامت بهذه الدراسة. وبالتالي احتكرت كل شيء، ولم تقدم أي فرصة للجماعة للإدلاء برؤيتها. الجديد الآن إذا لا حظتم الاتفاقية، دور الجماعة ليس دورا استشاريا؛ بل هو دور أساسي في المواكبة والتتبع لجميع مراحلها مع مكتب الدراسات. عموما هذه المرحلة ستكون مختلفة وسيكون فيها دور الجماعة رئيسياً في كل اللحظات ونحن متفائلون أن نتائجها ستكون جيدة..

السيد العربي السطي، عضو المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم السيد الرئيس، لا أحد ينكر أهمية هذه الصور، وهذه التصاميم بالنسبة للجماعة. لكن حينما نصل إلى تصميم التهيئة فهناك ينبغي أن نتحدث عن الصلاحيات. في تصميم التهيئة المنتهية صلاحيته، كانت الوكالة الحضرية هي من تكلفت بمصاريف العملية. اليوم أتفاجأ بالسيدة ممثلة الوكالة الحضرية تقول أن الوكالة الحضرية لا تتوفر على المال لظروف كورونا. بمعنى أن هذا الإكراه المالي يفرض على الجماعة أداء المقابل لهذه الدراسة. وهذا مستفز بالنسبة لي: فبغض النظر عن تصميم التهيئة، حينما يقول السيد رئيس قسم التعمير أننا كجماعة سنقوم بتتبع الدراسة. فالدراسة ليس هي التصميم. الدراسة تخص فقط إنجاز الصور، وليس تصميم التهيئة حتى لا يقع هناك خلط. فمن المفترض بالنسبة لنا كمنتخبين قبل إنجاز تصميم التهيئة أن يؤخذ رأينا ثم يتم الشروع في المراحل الباقية من الإعداد. لكن ما يتم هو أن يأتينا التصميم معدا مسبقا ثم يطلب منا ومن المواطنين إبداء الملاحظات ثم يأتي بعد ذلك للمصادقة.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا للسيد العربي، الكلمة الآن للسيد محمد المتوكي.

السيد محمد المتوكي، النائب الرابع للرئيس:

السيد الرئيس، السيد الباشا، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيدات والسادة رؤساء المصالح، أعتقد أن النقطة المثارة في جدول الأعمال ليست للنقاش بشكل كبير، فهي دراسة مرتبطة بوثائق تقنية ينبغي أن تتوفر عليها الجماعة. يأتي بعدها تصميم التهيئة، حيث أنها ليست في حاجة إلى إبداع أو اجتهاد ونقاش أكثر. مسألة أريد التأكيد عليها وهي أن أي عملية من عمليات إعداد التراب تبنى على شيء أساسي وهو المقاربة التشاركية. وهنا أثير نقطة في مجال أشغال اللجان، وهي حضور المصالح الخارجية. أنا أعتقد أن النقاش المثار اليوم كان بإمكانه أن يكون في اللجنة، وحضور الوكالة الحضرية في اللجنة كان ضروريا، وغيابها ينبغي أن نحاسب عليه جميعا. فأثناء زيارة السيد العامل إلى الجماعة كانت جميع المصالح الخارجية حاضرة، وهو ما أثلج صدورنا وأفرحنا.. اليوم أشغال المجلس جميعها سواء في اللجان أو في الدورات ينبغي أن تحضر فيها المصالح الخارجية المعنية لأن فعاليتها مرتبطة بالتشاور والتنسيق مع هذه المصالح في مجال اختصاصاتها. فنحن نتحدث في نقطة تقنية حول تجميع قاعدة المعطيات..

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثالث للرئيس:

أستحضر هنا المراحل التي تم فيها تمرير التصميم التعديلي للتهيئة في الولاية السابقة. أنا متفق أن الجماعة لم تكن حاضرة، ولكن ذلك بإرادة فاعل وهو من كان يدبر قسم التعمير في تلك المرحلة. وأنا أقولها وأتحمل المسؤولية. اليوم هناك اتفاقية شراكة أخرى مع الوكالة الحضرية حول إعداد تصميم التهيئة، سوف تعرض عليكم في الدورة المقبلة وستكون مرتبطة بإعداد تصميم التهيئة، أما هذه فالهدف منها معرفة واقع الجماعة عبر الصور الجوية. وهنا أقول أننا وقبل إعداد تصميم التهيئة سننظم يوما دراسيا، وهذا التزام نلتزمه معكم في إطار المكتب والأغلبية المسيرة، وسيكون بحضور الوكالة الحضرية المشرفة على الوثيقة. فنحن نحرص أن يكون دور الجماعة حاضرا ليس فقط في مرحلة المصادقة وإنما في مرحلة الإعداد.

السيد محمد الرزامي، عضو المجلس:

نحن هنا لا نناقش هل نؤدي للوكالة هذا المبلغ أم لا؟ فهذا مال عام، سواء تصرفت فيه الجماعة أو الوكالة الحضرية لا يشكل لدينا فرقا. فأنا أقول هنا أن الوكالة الحضرية تتصرف باستعلاء، والدليل على ذلك أنها في المجلس السابق لم تكلف نفسها ولو مرة استشارة المجلس في أمر. الآن نريد أن نصحح معها المسار في هذه الاتفاقية وفي غيرها...

عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

لا يمكننا تحميل المسؤولية للوكالة الحضرية. ليست دفاعا عن الوكالة الحضرية. فنحن نشتغل معها وإذا كان هناك اشتغال عن قرب ومتابعة. وفق التوجهات الماضية، أكيد أن النتيجة ستكون مغايرة. هذا القوس فتحته لأوضح أن هناك إرادة أخرى، وإرادة سياسية حقيقية حتى نشتغل في هذا المجال،

وبكل شفافية ومع الجميع. وما على الوكالة إلا أن تساير هذا الأمر. كذلك نحن لدينا الثقة في أطرنا الذين يمكنهم مواكبة ذلك، وكذلك المساطر التي تمكننا من المحافظة على مصالحنا الحقيقية وعلى التوجهات العامة التي يريدها المجلس.

السيد رشيد الركراك، النائب الخامس للرئيس:

السيد الرئيس، السيد الباشا، الحضور الكرام، بصراحة النقاش الدائر بالقاعة أحالني إلى سنة 2011 حيث كنا آنذاك في المعارضة. وكيف كنا ندافع بشراسة عن مشروع تصميم التهيئة حتى لا يتم إخراجه في حالة إعاقة. ونحن الآن نؤدي ثمن تسرعنا في ذلك التاريخ. فعلا آنذاك كانت الوكالة الحضرية في مدينة تطوان وفعلت ما شاءت، حيث جاءت في ظرف وجيز و بأطر لا تعرف العرائش، تصرفت حسب إرادتها ومزاجها في تفاصيل هذا التصميم. في سنة 2016حيث تم تحيين تصميم التهيئة، نفس المسألة حصلت. لكن نحن حتى نتفادى هذه الأخطاء كاملة، أريد أن أضع الإخوان في الصورة. وأنا أتحدث عن هذا الموضوع، لأنه يهمني بالدرجة الأولى بحكم أنني منعش عقاري. ورئيس جمعية المنعشين العقاريين، فهذا يؤرقني جدا. إذا أردنا أن نتحدث، فإن ما نقدم عليه الآن من عقد لهذه الاتفاقية فأرى أنها عين العقل، لأننا بإمكاننا أن لا ندفع شيء للوكالة الحضرية وهذه الأخيرة تقوم بمهامها في هذا المجال. والجماعة هي الطرف الرئيسي أحب من أحب وكره من كره، لأن من يرخص هو رئيس المجلس الجماعي والوكالة تقدم فقط التصاميم.. المهم هو أننا اضطررنا إلى الأداء، لأن المدينة تتوغل في مشاكلها التعميرية، فنصفها الآن متوقف، وقرارات منع الإيصال بالماء والكهرباء والتحفيظ للبنايات المخالفة وصلت إلى أكثر من 200. هذا يعني أن أزيد من 200 من الناس أوقفوا مشاريعهم. وبالتالي نحن نسابق الزمن من أجل إخراج هذه الوثيقة، اضطررنا للأداء، لكننا لا نعطي الوكالة الحضرية البطاقة الخضراء لتفعل ما تريد. فنحن هنا نساهم في الحصول على قاعدة المعطيات التي على ضوئها ينبغي علينا بالجماعة منتخبين وأطرا أن ندلي بتصورنا في هذا المجال. وأنا هنا أؤكد أنه إذا كانت النتائج خارج تصورات المجلس فلن أصوت لصالح ذلك رغم أنني في الأغلبية. لأنه آن الأوان كي نقاطع الماضي وطرق الاشتغال الماضية. فالحماس الجاري الآن ينبغي أن نراه في لحظة إنزال وثيقة تصميم التهيئة، حتى لا يتم إخراجه على المقاسات كما فعل من قبل والأمثلة قريبة منا. وأنا هنا لا أحمل المسؤولية لأي أحد، لأنني لا أعرف الفاعل، ولكن أحمل المسؤولية للذين وضعوا تلك الوثيقة التي مرت بسرعة. ولنرجع إلى محاضر 2011 وتنديداتنا، ودعوتنا إلى عدم التصويت عليه ومعنا الأستاذ الرفاعي رحمه الله. لكن التعليمات كانت حاكمة آنذاك. اليوم نحن أمام اتفاقية لإنجاز الصور والتصاميم، وعليها سوف نبني تصورنا لحاجيات المدينة في مجال التعمير وآنذاك سيأتي دورنا في الاقتراح وإذا لم تراعى اقتراحاتنا فموقفي أعلن عنه من الآن وهو عدم التصويت.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

الكلمة للسيد حميد العالي

السيد حميد العالي، عضو المجلس:

أريد أن أوضح أنه بالنسبة لتصميم التهيئة، يعتبر دستور يحكم جميع السلطات ليس فقط الجماعة الترابية أو الوكالة الحضرية. فتصميم التهيئة عند مناقشته جميع الفاعلين سواء كانوا اقتصاديين أو

عقاريين أو غيرهم.. جميع السلطات لها مجال التدخل فيه ومجال السمسرة ومجال التقرير، لأنه يمس الجميع. الجماعة من حقها التدخل ولكن الجميع أيضا من حقه التدخل.

عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

إذن شكرا لجميع المتدخلين الذين أدلو برأيهم في هذه النقطة. ما ينبغي أن نلخصه هو الإرادة السياسية الجماعية لأعضاء المجلس في إخراج منتوج يراعي مختلف حاجيات المدينة وتطورها العمراني. وبالتالي ما نعد به كمكتب مسير، هو تنظيم أيام دراسية من أجل مساهمة الجميع في هذا المخطط إن شاء الله. والآن نطرح النقطة للتصويت، إذن من يصوت بالإيجاب على اتفاقية إطار للشراكة و التعاون من أجل إنجاز الصور الجوية و التصاميم الإستردادية للجماعة الترابية العرائش.

النتائج هي كالتالي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت : 26

- عدد الأصوات المعبر عنها : 26

- عدد الأعضاء الموافقين : 26

وهم السادة والسيدات: عبد المومن صبيحي - مصطفى البوزيدي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - هيام الكلاعي- خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي - حميد العالي- إكرام عمة – نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي - فاطمة القنبوعي – محمد الرزامي - نادية رحال – كوثر العمالي - العربي السطي– محمد المزوري – أنور كرمون – هشام أشلحي – نجاة موعلي.

- عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد.

- الممتنعون عن التصويت : لا أحد

وبالتالي صادق مجلس جماعة العرائش بالإجماع على النقطة المتعلقة باتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان.

جماعة العرائش
العرائش

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

مقرر النقطة الأولى:

الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان.

جماعة العرائش
العرائش

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

مقرر عدد 08/ 2021 بتاريخ 16 دجنبر 2021

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان.

- إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر 2021 خلال الجلسة المغلقة، المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر 2021.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.
- **وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان.**
- وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت :26

- عدد الأصوات المعبر عنها :26

- عدد الأعضاء الموافقين :26 وهم السادة والسيدات:

عبد المومن صبيحي - مصطفى البوزيدي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - هيام الكلاعي- خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي - حميد العالي- إكرام عمة – نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي - فاطمة القنبوعي – محمد الرزامي - نادية رحال – كوثر العمالي - العربي السطي– محمد المزوري – أنور كرمون – هشام أشلحي – نجاة موعلي.

- عدد الأعضاء الرافضين :لا أحد

- عدد الممتنعين عن التصويت : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة باتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل إنجاز الصور الجوية والتصاميم الإستردادية للجماعات الترابية بين جماعة العرائش والوكالة الحضرية للعرائش -وزان.

رئيس المجلس

عبد المومن صبيحي

كاتبة المجلس

خديجة سلالي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح
مصلحة شؤون المجلس

دورة: استثنائية
جلسة :غير مفتوحة

النقطة الثانية

الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

• النقطة الثانية: الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

نمر إلى النقطة الثانية من جدول الأعمال، وقبل ذلك أريد أن أتوجه بالشكر إلى السلطات الإقليمية وإلى وزارة الداخلية، خصوصا مديرية الجماعات المحلية على الدعم الذي توصلت به الجماعة المتعلق بمستحقات الموظفين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية و المالية. كما أهنئ الجماعة بكل مكوناتها على الترتيب المشرف الذي احتلته فيما يتعلق بمؤشرات النجاعة، وهو يعتبر خطوة إيجابية ومستحقة للاستمرار في العمل داخل الجماعة بالنسبة للموظفين والأطر و كذلك للمستشارين، حيث ستمكن الجماعة من 10 ملايين درهم، ستستثمر في مشاريع تعود بالخير على المدينة.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية. أعطي الكلمة الآن لرؤساء اللجان التي ناقشت هذه النقطة: السيد محمد المزوري، رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات تفضل:

السيد محمد المزوري، رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش

اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ولجنة المرافق العمومية والخدمات يوم الاثنين 13 دجنبر 2021 بقاعة الاجتماعات بمقر جماعة العرائش

التقرير

طبقا للمادة 28 من القانون التنظيمي 14/113، وتبعا لإحالتَيْ السيد رئيس مجلس الجماعة عدد 2752 بتاريخ 06 دجنبر 2021 وعدد 2840 بتاريخ 10 دجنبر 2021 الموجهتين إلى السيدين رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة والسيد رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات، انعقد يوم الاثنين 13 دجنبر 2021 ابتداء من الساعة الحادية عشر اجتماع مشترك للجنتين المذكورتين، ترأسه السيدين:

- **حميد العالي** : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- **السيد محمد المزوري** : رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات

وتم بحضور السادة أعضاء اللجنين وأعضاء المجلس: مصطفى البوزيدي – محمد هلال – سميرة اليملاحي – محمد براد - أنوار كرمون- عمر الكموني – سليمان الفرجاني – محمد المتوكي – فاطمة بن حمدان – العربي السطي.

هذا **إضافة إلى رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية السادة:** إدريس الشوع – امحمد عشاوي– عبد اللطيف العثماني – محمد اليشيري – عبد السلام الصروخ.

وقد تناول الاجتماع جدول الأعمال التالي:

النقطة الأولى: الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

النقطة الثانية: الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

في بداية الاجتماع تمّ تناول النقطة الأولى، وذلك بعرض السيد رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات لتفاصيل مشروع القرار المتعلق بالشرطة الإدارية أمام الحضور،

مشيرا إلى الأهمية التي يكتسيها مثل هذا القرار في هذا الظرف الخاص، الذي تعرف فيه المدينة فوضى عارمة على مجموعة من المستويات كالسير والجولان، واحتلال الملك العمومي بدون موجب قانوني، وشيوع المخالفات المرتبطة بالتعمير.. وغير ذلك من المجالات التي يدخل تدبيرها ضمن

اختصاص الشرطة الإدارية. وذكر أن تنفيذ هذا القرار بطريقة صحيحة من شأنه أن يساهم في تنظيم المجال بالمدينة والقضاء على الفوضى بشتى أشكالها. كما من شأنه أن يحسّن مداخيل الجماعة ويرفع من قيمتها عن طريق المراقبة والتتبع وضبط الجزاءات.

وفي تدخله في هذا الاجتماع، أشار السيد محمد براد إلى كون المدينة تعرف استثناء ضمن مدن الشمال في شيوع الفوضى، وغياب التنظيم.. وذلك راجع بالأساس إلى تهاون المنتخبين، وإلى عدم جدية السلطة المحلية في تطبيق القوانين. ودعا إلى أن يتحمل الجميع المسؤولية المنوطة به انطلاقا من المواد 100 و110 من القانون التنظيمي 14/113 بشكل دائم ومستمر، وعدم الاكتفاء بالحملات المؤقتة.. كما شدد على حضور الإرادة السياسية من أجل إنجاح هذا القرار وعدم تركه حبرا على ورق.

أما السيدة سميرة اليملاحي فقد دعت إلى إشراك جميع المصالح، من شرطة وقوات مساعدة.. وغيرها ضمن الفرقة المكلفة بتنفيذ قرارات الشرطة الإدارية. وتساءلت عن بعض التفاصيل التي يمكن أن تدرج بهذا القرار والتي كان الجواب عليها من المصالح المعنية بأن تناولها سيتم من خلال بعض القرارات التنظيمية الفردية لرئيس الجماعة كما ينص على ذلك القانون التنظيمي14/113 خاصة المادة 100 منه.

وفي تدخله أثناء هذا الاجتماع ذكر السيد محمد المتوكي، أن الإرادة السياسية موجودة لدى مكتب المجلس. والدليل على ذلك هو التفكير في هذا القرار، وعرضه للتداول والمصادقة. غير أن تنزيله على أرض الواقع يبقى رهينا بتكاثف الجهود وتجاوز الإكراهات..

أما السيد محمد هلال، وبعد أن تسائل حول الهيكل التنظيمي للجماعة، ووجود مصلحة للشرطة الإدارية به، فقد ثمّن هذه الخطوة التي قام بها مكتب المجلس باتخاذه لهذا القرار. ودعا إلى استصدار باقي القرارات التنظيمية التي تساعد في هذا المجال كقرارات السير والجولان والقرار الصحي وغير ذلك.. هذا مع إبقاء حق الجماعة في عدد من التدخلات غير المشار إليها في هذا القرار التنظيمي، وعدم حصر ذلك في البنود المنصوص عليها فيه. حيث إن المادة 100 من القانون التنظيمي 14/113 توضح صلاحيات الشرطة الإدارية الممنوحة لرئيس مجلس الجماعة في ميادين الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور بشكل عام باستثناء ما تنص عليه المادة 110 من نفس القانون خلاف ما تحدده هذه الأخيرة التي تحصر الصلاحيات التي يمارسها عامل الإقليم أو من ينوب عنه في عدد من البنود.

وفيما يخص المقاربة التي تم اعتمادها في التعامل مع هذا القرار، فهي مقاربة جيدة كما أشار إلى ذلك السيد رئيس قسم المرافق العمومية بالجماعة. حيث لم يتم الاكتفاء

باستصدار قرار فردي لرئيس مجلس الجماعة، وإنما تم تقديمه للمجلس للتداول فيه، واستصدار قرار جماعي لمجلس جماعة العرائش. غير أن ما ينبغي إثارته خلال النقاشات الدائرة حول هذا القرار هو اختزال الشرطة الإدارية في محاربة الباعة المتجولين. ولذلك وجبت الإشارة إلى أن الاختصاصات الممنوحة للرئيس في مجال الشرطة الإدارية هي واسعة وينبغي التعامل مع القرار في حدود هذه الاختصاصات.

أما السيد رئيس القسم الاقتصادي بالجماعة فقد أشار إلى أن مشروع القرار الخاص بالشرطة الإدارية تم إعداده في استحضار تام للهيكل التنظيمي المصادق عليه. ووفق القوانين والمراسيم الحديثة. ويعتبر آلية تؤسس لممارسة المهام في العديد من التدخلات التي كانت فيما سلف تتم عن طريق تشكيل اللجان المؤقتة.

هذا وقد تناول الاجتماع بعض النقط الأخرى كإعداد برنامج عمل مرتبط بالشرطة الإدارية، تتخلله تكوينات ويوم دراسي يحضره المنتخبون والموظفون. وأيضا تمت **التوصية بتوفير جميع مستلزمات العمل لعناصر الفرقة التنفيذية للقرارات المتخذة في مجال الشرطة الإدارية كالبذل الخاصة وباقي التجهيزات المساعدة.** وبعد ذلك تمت المصادقة على مشروع القرار.

وفي موضوع النقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح. فقد عرضها السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الحضور. وبعد مناقشة الظاهرة المتنامية للإصابة بداء السعار الناتج عن عضّات الحيوانات بمختلف ربوع المدينة وخارجها، والوقوف على العمل الكبير الذي يقوم به المكتب الجماعي لحفظ الصحة في هذا المجال، حيث يغطي تراب الإقليم برمته في توفير اللقاحات اللازمة ومعالجة المصابين. تمت المصادقة على إجراء هذا التحويل مع رفع توصية إلى السيد رئيس المجلس قصد عقد **اتفاقية بين جماعة العرائش والمجلس الإقليمي ومديرية وزارة الصحة بالعرائش من أجل تمويل شراء مواد التلقيح.**

رئيس لجنة الميزانية	رئيس لجنة المرافق العمومية
والشؤون المالية والبرمجة	والخدمات

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا السيد محمد المزوري رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات، والكلمة للسيد ادريس الشوع رئيس القسم الإقتصادي بالجماعة لإلقاء بعض التوضيحات في موضوع القرار.

السيد ادريس الشوع، رئيس القسم الإقتصادي:

السيد الرئيس، السيد الباشا، السادة الأعضاء المحترمين، إخواني أطر الجماعة. أعتقد أن التقرير الذي تلاه السيد رئيس اللجنة هو تقرير مفصل و شامل، لكن هذا لا يمنع من بعض التوضيحات. بالنسبة للشرطة الإدارية كصلاحيات للسيد الرئيس التي يحددها القانون التنظيمي 14/113 إلا أن هذه الصلاحيات حتى يكون تنزيلها بشكل سليم وفعال، هناك القرار التنظيمي المتعلق بالشرطة الإدارية. وهذا القرار يتحدث عن فرقة المراقبين المحلفين الذين يستطيعون ضبط المخالفات وإحالتها على رئاسة المجلس. المسألة الثانية بالنسبة لمصلحة الشرطة الإدارية: هل هي موجودة في الهيكل التنظيمي كما طرح بعض الإخوة أم لا؟ أقول: هذه المصلحة مضمنة في الهيكل التنظيمي المنجز في الولاية السابقة والمصادق عليه. إذا لاحظتم في القرار التنظيمي هناك تدعيم لفرقة المحلفين بالأعوان الضروريين من أجل القيام بالمهام على أحسن وجه. كما أشار التقرير فإن هذه العملية جميعها الهدف منها هو تنظيم المجال والرفع من المداخيل الخاصة بالجماعة. وإذا كانت هناك تعديلات في القرار فللمجلس الموقر كامل الصلاحيات وشكرا للسيد الرئيس.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا السيد إدريس الشوع، فيما يتعلق بالمقترح الذي جاء على لسان رئيس اللجنة السيد المزوري، بخصوص تنظيم يوم دراسي لتنقيح المواد التنظيمية المتعلقة بهذا القرار، أنا أرحب بهذه الفكرة. ما هو أساسي اليوم هو الاتفاق المبدئي على إحداث هذه الشرطة الإدارية على أساس أن مختلف الأقسام ينبغي أن تساهم في عمليه تنزيل هذا القرار التنظيمي، وبالتالي أرحب بفكرة تنظيم يوم دراسي من أجل التحقيق أكثر في الاختصاصات بحضور السلطات بهدف تحديد اختصاصات كل موظف.. أفتح باب التدخلات والكلمة للدكتور محمد الرزامي.

السيد محمد الرزامي، عضو المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم. أنا أعتقد شخصيا أن مسألة الشرطة الإدارية هي تحصيل حاصل. لأن رئيس المجلس الجماعي هو رئيس الشرطة الإدارية. لا أدري لماذا سنصوت، فهذه القانون يمنحها للرئيس. ثانيا فيما يخص المهام المنوطة بالشرطة الإدارية هي المهام التي يمارسها السيد الباشا في جميع تراب المغرب. لماذا؟ لأن الجماعة لا تستطيع أن تقوم بذلك، ولن تقدر عليها، فكيف سيكون هذا الموظف بالجماعة الذي يمكنه أن يحرر الملك العام وينظمه؟ فهذه، المجالس تخلصت منها والسلطة المحلية جديرة بها. ثانيا زمن أداء القسم انتهى وجاء وقت العلم. هنا نحتاج الى ذوي الاختصاص وذوي الاختصاص هي onsa والقسم الاقتصادي بالعمالة، والوقاية المدنية، والرئيس له نفس الصلاحيات. المحاضر التي تنجزها هذه المؤسسات ليست لأناس أدّوا القسم فقط، بل هي لأناس ذوي الاختصاصات. وبالتالي لا يعقل أن المغرب يتخلص من بعض الأجهزة غير الصالحة بكل مظاهرها السيئة، ونحن نجري وراء ذلك. فهذه الأشياء انتهت، والمرجو لا تعيدونا الى فترة الاستعمار. جميع

المجالس تخلصت من هذه الأشياء حيث نمنح للقسم الاقتصادي أن يحرر الأسواق. فهذا غير ممكن. أنا أتفهم أن تكليف موظفي القسم الصحي حيث هم محلفون عند تخرجهم. أما القسم الاقتصادي فكيف له أن يرخص ثم أن يضبط؟ ولذلك أنا أعتبر أن مثل هذه القرارات، هي قرارات متخلفة وكل بناءاتها تعود الى الثلاثينات من القرن الماضي..

أما بالنسبة للمحضر فحينما يأتي متضمنا لتوقيعات الوقاية المدنية وonsa والقسم الاقتصادي ووزارة التجارة ووزارة الصناعة فهو محضر وازن، هذه الأخيرة لها مختصين مثلا في ضبط الميزان. كيف أعوضه بشخص فقط مؤدي لليمين؟ على ماذا أدى هذا اليمين، وأين هم هؤلاء الموظفين الذين سيحلفون؟ القسم الصحي يعاني من الخصاص في الطبيب. قسم التعمير يعاني من الخصاص في المهندس. الميزانية غير كافية.. كل هذا متروك، ونفكر في الشرطة الإدارية دون أن نفكر في الاختصاص، فهذا لا شيء والمجلس ينبغي أن يتحمل مسؤوليته.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

نحن بصدد المصادقة على قرار تنظيمي يهم التنزيل، ولا نناقش مسألة الاختصاصات، هذه أولا. ثانيا: مجموعة من الصلاحيات التي منحت للشرطة الإدارية لم تأت بمزاجية أو من صنيعة المجلس الحالي أو المكتب المسير، فهي جاءت بناء على مجموعة من الظهائر والقوانين التي تبلورت حولها مواد هذا القرار.

المسألة التي تحدثم عنها بالفعل عن المصالح الأخرى أونسا وغيرها. أنا أقول لك: أي سلطة لرئيس المجلس على هذه المصالح؟ مؤخرا بعض اللجان التي نظمتها الجماعة استدعيت ثلاث مرات بشكل رسمي ولم تحضر. كذلك أننا نعتبر أن الدور الذي ستقوم به الشرطة الإدارية هو دور مكمل لما تقوم به السلطة المحلية. وبالتالي التعاون ينبغي أن يكون بين السلطات المحلية والشرطة الإدارية. وذلك ما حصل في اللجان التي نظمت سابقا بعد نقاشات كثيرة وضغط كبير من التجار. تمكنا من خلالها من تنظيم الملك العمومي. وما دام المشرع يعطينا الإمكانيات لإحداث هذا الجهاز فلماذا نردها عليه؟ فعلا الأشياء التي طرحتها صحيحة وسنسعى إلى تطوير الكفاءات الذاتية للذين يشتغلون بهذه المصلحة. بخصوص الموظفين المحلفين فهم موجودون بالجماعة. فلماذا سنوقف هذا المشروع فقط لأنه بإمكاننا استدعاء المصالح الخارجية حضرت أو لم تحضر؟ وبالتالي المسؤولية تتحملها الجماعة أمام المواطنين وأمام التجار أو باقي الفئات المتضررة. فمجموعة من الأنشطة الاقتصادية ومجموعة من المحلات التجارية الخارجة عن القوانين كيف سنقوم بضبطها في الوقت الذي نتحدث فيه عن صياغة المحاضر أو قرار ممكن أن نتخذه اتجاه ذلك. يبقى الدور هنا في حدود المجال الذي يمنحه لك المشرع. وحينما تتداخل الاختصاصات مع السلطة فهذه الأمور سوف تتحدد بالممارسة وبالقرارات التنظيمية القادمة من بعد.

السيدة هيام الكلاعي، النائبة السابعة للرئيس:

حينما نتعاطى لأمر ما، وهذا طلب، نحاول أن نتعاطى بالجدية، ونبتعد عن الاستهزاء. حتى لا ننتقص من قيمة أحد يقوم بمجهود، فنحن هنا نمثل الساكنة ونتعاطى لقرارات مصيرية، ولا تقتضي الضحك ولا تقتضي الاستهزاء، فهناك أناس يقومون بمجهود يومي، ولذلك ينبغي أن نحترمهم ونتعامل بما تقتضيه جلستنا هاته.

السيد محمد الرزامي، عضو المجلس:

الذي ينبغي أن نعرفه هو أن القسَم في المغرب صعب، ويطعن فيه بالزور. الموظف الأول الذي يقوم بالمهام الموكولة إليه، إذا ما طعن فيه بالزور يصبح مهددا بالسجن وهنا تفشل العملية. هناك لجنة دائمة تخرج يومي الاثنين والخميس وممثلة من المصالح جميعها وتنتج محضرا قويا موقعا من مجموعة من الأجهزة المختصة.. هذا هو الفرق بينه وبين محضر أنجزه موظف وحيد في الشرطة الإدارية.

السيد محمد المتوكي، النائب الرابع للرئيس:

بداية أشكر موظفي قسم الاقتصاد على مجهودهم في هذا الباب، والذي دام أكثر من شهر، في هذا القرار تم الاعتماد على بعض التجارب السابقة وبالضبط بجماعة القصر الكبير وجماعة كزناية.. النقطة الأولى، أنا أعتقد أن هذا ورش مواطن وليس حلبة صراع بين الجماعة و المواطنين والمستثمرين.. نحن نعمل على التبشير بالمواطنة الكاملة بحيث يعلم كل واحد ما له وما عليه، المواطنة حقوق وواجبات. في المكتب المسير شرعنا في تناول هذا الموضوع أولا بالتحسيس والتوعية، كوننا في مرحلة جديدة تقتضي تغيير السلوك في التعاطي مع الملك العام. ثانيا أتمنى صادقا كما قال رئيس قسم المرافق العمومية في اللجنة وجاءت في التقرير، هو أن هذا الورش الكبير لا يحصر فقط في تحرير الملك العمومي. فالشرطة الإدارية أبوابها كثيرة وهذه هي الآلية التي تنقلنا من النظري إلى العملي وهي اليد التي تضمن حقوق الساكنة. و بالتالي الرجاء عدم تحجيم الشرطة الإدارية في تحرير الملك العام. وأنا هنا أعرض عليكم تجربتي البسيطة، دائما كانت السلطة المحلية هي المبادرة في عملية تحرير الملك العام. لم يسبق للجماعة أن تحملت هذه المسؤولية. فهل هو اختصاص الجماعة أم السلطة؟ هو اختصاص الجماعة وليس اختصاص السلطة..

الملك العام مسؤولية جماعية للجماعة، وهي مسؤولية مشتركة مع السلطة المحلية. ولكن الجماعة فرطت في اختصاصاتها لمدة طويلة، هذا ما ينبغي الاعتراف به. هذه الفوضى التي نعترف بها كلنا تطغى في مدينة العرائش، الكل يتحمل فيها المسؤولية سياسيين ومنتخبين.. وأنا أقول: هذه مرحلة جديدة والكل ينبغي أن يمارس صلاحياته. أنا لم أفهم اللغط الذي كان منذ بداية النقاش لماذا؟ ما دام أننا جميعا متفقين أن تشكيل الشرطة الإدارية خطوة محمودة. ولا خلاف في ذلك.. الإشكال في تطعيمها وتدعيمها وتجويد أدائها، أنا أعتقد أنه رهين بتظافر مجهود جميع المصالح المختصة. وإذا ما احتاجت إلى دعم يوما ما من مصالح خارجية أخرى كأونصا فلا بأس في ذلك. يعني أن إحداث الشرطة الإدارية سيساهم بشكل كبير في تجويد أداء الجماعة، وفي حماية حقوق ومصالح المواطنين. مسألة أخرى الإدارة السياسية متوفرة بمجرد عرض هذا القرار التنظيمي على أعضاء وعضوات المجلس. أما أن ندخل في نقاش، حول الموظفين وأن الجماعة لا تتوفر عليهم.. فقبل قليل السيد الرئيس ذكر أن الجماعة استفادت من مليار سنتيم بخصوص النجاعة. وذلك بفضل عمل وجهد هؤلاء.. فهذه الجماعة فيها الموظفين وفيها الأطر وما ينقص هو العزيمة وتحفيز هؤلاء الأطر.

(أثناء كلمة السيد المتوكي يغادر الرئيس القاعة، ويتراس الجلسة النائب الثاني للرئيس السيد مصطفى البوزيدي)

السيدة نادية رحال، عضوة المجلس:

نحن لم نقل أن الجماعة لا تتوفر على الأطر والموظفين، نحن دائما نحترم الموظفين والكفاءات الموجودة بالجماعة، نحن نحمي الموظف من خطورة ما تقدمون عليه من إجراءات تهدد الموظف في حريته.. نحن هنا ننبه إلى الحالات التي فيها الخلل ونريد تصويبها ولا نعارض من أجل المعارضة. ولا داعي للصراخ فالكل يجيد هذا الصراخ.

السيد مصطفى البوزيدي، النائب الثاني للرئيس:

أعتقد أنه ينبغي على كل واحد منا أن يتم مداخلته. فلننتظر ذلك ولا ندخل في بعض الثنائيات التي لا طائل منها. ومن له نقطة نظام فليطلبها من رئاسة الجلسة.

تفضل السيد العربي بنقطة نظام.

(في هذه اللحظة يلتحق السيد الرئيس برئاسة الجلسة.)

السيد العربي السطي، عضو المجلس:

انظر السيد الرئيس، أنا لم أفهم أن المداخلة ينبغي أن يتخللها الخبط على الطاولة. إذا كان مسموح بذلك فلنا القدرة على فعل الحيرة فوقها.. ثانيا ليس هناك من يمثل الساكنة ومن يمثل غير ذلك.. كلنا نمثل الساكنة، وكل واحد منا يعرف من يمثل.. كلنا لنا الغيرة على هذه المدينة وعلى ساكنتها. لا أحد يمكن أن يزايد علينا. ينبغي أن تضبط المداخلات حتى نطور النقاش بغيرة وليس بالمزايدة، وبالتالي الإخوة نواب الرئيس ينبغي أن يكونوا في مستوى أجود. وشكرا.

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثالث للرئيس:

أريد أن أقف عند مداخلة السيد محمد الرزامي. هناك عدد من المدن التي أحدثت الشرطة الإدارية لماذا؟ لأن اختصاصات الرئيس كثيرة جدا، والشرطة الإدارية لم تأت لتحرر الملك العام، فهذا اختصاص السلطة المحلية. دور الشرطة الإدارية هو مراقبة احتلال الملك العام المنظم. مثلا لدينا اللوحات الإشهارية. من سيراقب خضوعهم للترخيص أم لا؟ هنا نستصدر قرار تنظيمي وتصبح الشرطة الإدارية ملزمة للقيام بهذه المهمة. أنا بالنسبة لي قرار وحيد إذا استطعنا أن نكلف به الشرطة الإدارية فهو كاف. ألا وهو مراقبة مخلفات البناء في غابة لابيكا.. نحن مطالبون اليوم ببداية هذه العملية بإخراج الشرطة الإدارية إلى حيز الوجود ومن بعد سنتبعها بعدد من المقررات التنظيمية التي ستنزلها الشرطة الإدارية. مثلا اليوم نشتغل على الأماكن الصالحة للتخلص من مواد البناء، هناك عدد من الأوراش المفتوحة.. مراقبة قطاع التعمير، السلطة مكلفة بمراقبة مخالفات التعمير، لكن هناك أيضا مراقبة المجال، هل قسم التعمير اليوم بالجماعة يشتغل على مراقبة المجال أم لا؟ اليوم الإكراهات التي تعرفها السلطة في مراقبة التعمير كثيرة ولذلك أحدثت لجنة اليقظة تترأسها السلطة وتضم قسم التعمير بالعمالة وقسم التعمير بالجماعة ومصالح أخرى لأن فيهم الخبراء الذين يساعدون في العملية. وبالتالي نحن أيضا حينما نحتاج إلى مختصين في مجال ما كالسلامة الصحية مثلا فإننا سنستدعي أونصا للحضور معنا. وأعتقد اليوم أننا حينما ننتهي من المصادقة على الشرطة الإدارية لن نقف في هذا الحد، بل سنستثمر في إعداد عدد من المقررات التنظيمية التي سوف تنفذها هذه الشرطة الإدارية.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا السيد السعيد والكلمة للسيد البوزيدي.

السيد مصطفى البوزيدي، النائب الثاني للرئيس:

شكرا. السيد الرئيس، السيد الباشا، الإخوان الأعضاء الكرام، بالنسبة للشرطة الإدارية أنا أرى أنه لا يمكن أن تمشي الجماعة وعدد من المعطيات غائبة. وأعتقد أنها هي حلقة الوساطة بين الجماعة والمواطنين، خاصة المستفيدين من رخص احتلال الملك العام واستغلال الأملاك الجماعية العامة والخاصة.. يعني قسم الممتلكات والمنازعات يرى ضرورة ملحة لإحداث هذه الشرطة الإدارية لأنها هي عين الجماعة في الميدان. وهذا لا يعني أن تداخل الاختصاصات سيكون مشكلا حيث أنه يمكن تحديدها وتقنينها في جلسات أخرى وشكرا السيد الرئيس.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

والكلمة الآن للسيد العربي السطي.

السيد العربي السطي، عضو المجلس:

بالنسبة للوثيقة التي بين أيدينا، حينما فعّلت بحثا سريعا في محرك غوغل وجدتها طبق الأصل بنسبة 98% لنظيرتها بجماعة آيت ملول. غريبة هذه المصادفة. يعني لم يبذل أي مجهود ما عدا إضافة الأعوان العرضين التي أضيفت إلى الوثيقة. ما عدا ذلك فهناك استنساخ كامل. أنتم تعلمون أن المجال هو مجال اختصاصات الرئيس، والشرطة الإدارية حددها القانون في المادة 100، يستثنى مجال اختصاصات السلطة. ومع ذلك هناك تداخل بين الاختصاصات، بمعنى أن الوثيقة لا تزال تحتاج إلى عمل، ولذلك طلبت يوم اللجنة أن ندرسها أكثر قبل عرضها على المصادقة. أهمية الشرطة الإدارية لا أنكرها شخصيا وينبغي أن تكون، ونريد منها أن تلعب كما قال أحد الإخوة دور عيون الرئيس بالمدينة وتحل المخالفات. ولكن من بين الاختصاصات التي نرى هنا ويسمح بها القانون مثلا مراقبة المواد الغذائية.. في هذا المجال ينبغي أن نجد أناسا مؤهلين لهذا الدور، إذن هناك أمور ينبغي أن تضبط جيدا. وأنا هنا أستغرب ذكر الميادين الرياضية. فهل هذه الشرطة هي من ستفرض السكينة في الميادين الرياضية بأي وسائل؟ إذن هذه الوثيقة لا تزال تحتاج إلى العمل إذا ما أردنا إخراج شرطة إدارية تمارس أعمالها بالفعل وبطريقة صحيحة.. في الختام أريد أن أقول أتمنى من الرئيس أن نعطى فرصة ونشتغل على هذه الوثيقة جماعة، ونخرجها في أحسن حلة كما قال السيد الرزامي. نحن نريد لهذا المجلس النجاح لأننا لا نريد تضييع ست سنوات أخرى على المدينة. لأن فشل المجلس هو فشل للمدينة. ولذلك حينما ننتقد فملاحظاتنا وانتقادنا هي من أجل تجويد العمل.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا السيد العربي السطي والكلمة للسيدة هيام الكلاعي:

السيدة هيام الكلاعي، النائبة السابعة للرئيس:

نحن لا نشكك نهائيا في غيرة أي واحد على المدينة أو حبه لها. وأنا شخصيا لا أرى فارقا بيننا. كل واحد أرى أنه ثقة لمجموعة من المواطنين، وهم من أوصلوه إلى هنا، بمعنى أننا هنا سواسية ويجمعنا حب هذه المدينة وإرادة تقدمها. ولا يمكن أن يشكك في ذلك سواء كان في الأغلبية أو المعارضة.

إذا أردنا أن نتحدث عن الشرطة الإدارية، فدورها الأساسي هو رصد الحالات التي سيتدخل فيها المجلس، فنحن لا نقول أن الشرطة الإدارية ستقوم بدور السلطة. فكما قال السيد الرئيس في مجال احتلال الملك العمومي، فمسألة المراقبة ينبغي فيها الاستمرارية من أجل ضمان النتيجة التي نصل إليها في العديد من المرات. إلا إذا كنا لا نحس بمعاناة بالمواطنين. وأنا هنا ما يظهر لي من خلال التدخلات أننا متفقين، فقط هناك بعض الفقرات التي تتعلق بالاختصاصات التي سيمارسها هذا الجهاز وهذا ما ينبغي أن نتفق عليه ونخرج من أجله بنتيجة مرضية للجميع وموافق عليها بالإجماع. إذ ما معنى أن ننجز شيئا ما لا نرضى عليه جميعا. وشكرا جزيلا.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا الأستاذة هيام، هناك مجموعة من المسائل ضروري أن نقف عليها جاءت في تدخل بعض الإخوان. هناك عدد من الإكراهات هي من فرضت علينا في المكتب المسير إنشاء هذا الجهاز ونحن لا ندعي الكمال أو ندعي أننا سوف نحل جميع الإكراهات القانونية أو الميدانية التي سوف تواجهها هذه التجربة من خلال تنزيلها ، نحن لا زلنا لم نصل إلى مرحلة التنزيل، نحن في مرحلة الإعداد الأولي، فما واجهناه في أيامنا الأولى بالمجلس من واقع عام بالمدينة فرض علينا التدخل.. وبما أن المشرع منحنا هذه الصلاحيات، فينبغي علينا أن نفكر في الدخول في هذه التجربة. فعلى العديد من المستويات سواء مستوى الوسائل اللوجستية أو الموارد البشرية أو الدعم الممنوح من السلطات المحلية وتفاعلها في كل المراحل. فهذا بالنسبة إلينا كاف للانعكاسات الإيجابية على مستوى تدبير الفضاء العام بالمدينة. وفي نفس السياق وكما ذكر السيد المزوري رئيس لجنة المرافق العمومية، وأنا مع ذلك في أن تشتغل هذه اللجنة أكثر على هذه النقطة خلال الاجتماعات المقبلة. ونظرا للتدخلات الكثيرة في الاختصاصات أعطي الكلمة للسيد الباشا من أجل تقديم توضيحات حول هذه النقطة.

السيد باشا مدينة العرائش:

شكرا السيد الرئيس، السادة الحضور الكرام، فيما يتعلق بهذه النقطة أريد أن أقدم مجموعة من التوضيحات. أولا أشكر السادة الحضور على هذا النقاش الغني والقوي الذي يوضح مرة أخرى المستوى المتميز لهذا المجلس في نقاشاته حول الأمور المتعلقة بالمدينة. فيما يتعلق بهذه النقطة أوضح بأن الشرطة الإدارية هي اختصاص أصيل للجماعة أو اختصاص أصيل للسيد الرئيس لأنه يتعلق بالجهاز التنظيمي، الذي هي الجماعة فاعل أساسي فيه بحكم قوة القانون، والسلطات العمومية تكمل عمل الرئيس في هذا الباب. بمعنى تدخل السلطة مثلا في مجال تدبير الملك العمومي فهو تدخل في مجال إخلاء الملك العمومي من الاستغلال الغير قانوني أو الاستغلال الغير منظم لهذا الملك. وهذا طبعا لإعطاء الحق للجماعة من أجل الاستمرار في الحفاظ على هذا الملك العمومي.

الشرط الإدارية هي آلية في نفس الوقت لضبط المخالفات. كما هي آلية للحفاظ على استمرارية ضبط الملك العمومي حتى يبقى فضاءً عموميا لجميع المواطنين في إطار القانون. فعمل الشرطة الإدارية مع عمل السلطة المحلية فهو عمل تكاملي ليس فيه تضارب، السلطة تكمل عمل الجماعة، والجماعة تكمل عمل السلطة. والكل يشتغل في إطارهِ القانوني المخول له، حيت ليس المطلوب من الشرطة استعمال القوة العمومية، ولكن المطلوب تسجيل المخالفات الزجرية التي يمنحها لها القانون في مجالات تدخلاتها. اللجان التي تعقد في هذا الباب، والتي هي لجان متعددة فيما يتعلق بالشرطة الإدارية، فنحن نطلب من المجلس أو من الجماعة حضور ممثل لها لأنه عنصر أساسي وآلية باللجنة لممارسة عملها.

إذن أنا في اعتقادي أن تفعيل الشرطة الإدارية هو أساسي وبطبيعة الحال تطورها رهين بالوقت والممارسة. وبطبيعة الحال نحن كسلطة شركاء أساسيين ونبقى رهن إشارة المجلس لنطور عملها دائما في الحفاظ على الطرق القانونية والإدارية التي تمنح لكل هيئة ولكل إدارة جانب تدخلاتها وشكرا.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

شكرا السيد الباشا، إذن نحيل النقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والمصادقة على قرار تنظيمي خاص بالشرطة الإدارية على التصويت. إذن من يصوت بالإيجاب على هذه النقطة:

النتائج هي كالتالي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 24

- عدد الأصوات المعبر عنها : 15

- عدد الأعضاء الموافقين : 15

وهم السيدات والسادة: عبد المومن صبيحي - مصطفى البوزيدي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - هيام الكلاعي- خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي - حميد العالي - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي.

- عدد الأعضاء الرافضون: لا أحد

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : 09

وهم السيدات والسادة: محمد الرزامي - نادية رحال – كوثر العمالي - العربي السطي– محمد المزوري – أنور كرمون - فاطمة القنبوعي – هشام أشلحي – نجاة موعلي.

إذن تم التصويت بالموافقة على النقطة المتعلقة بالقرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة طنجة تطوان الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح الجماعية
قسم الاقتصاد بالجماعة

قرار جماعي تنظيمي
رقم .....
بتاريخ .....

خاص بالشرطة الإدارية بالجماعة الترابية العرائش
إن رئيس المجلس الجماعي للعرائش

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 الموافق (07 يوليوز 2015)؛
- بناء على القانون رقم 47.066 المتعلق بالجبايات المحلية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007)؛
- بناء على القانون رقم 15.977 المتعلق بمدونة تحصيل الديون العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 محرم 1421 الموافق (3 ماي 2000)؛
- بناء على القانون رقم 66.122 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعميروالبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، المغير والمتمم للقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412(17 يونيو 1992)، والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 ذي الحجة موافق (17 يونيو 1992)؛
- بناء على القانون رقم 94.122 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التحديد الحضري الصادربتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.48 بتاريخ 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016)؛
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 03 شوال عام 1332الموافق (25 غشت 1914) الصادر بشأن الضابط المتعلق بالمحلات المضرة بالصحة والمحلات المزعجة والخطيرة، المغير بالظهير الشريف المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1352 الموافق 13 اكتوبر 1933، وكذلك الظهائرالشريفة الصادرة بتغييره وتتميمه؛
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 8 دجنبر 19155 المتعلق بالتدابيرالصحية اللازمة لحماية الصحة بالمدن والمتمم بالظهير الشريف المؤرخ في 8 يوليوز 1938 المتعلق بنظافة المدن والمراكز الحضرية
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.401 الصادر في 122 جمادى الثانية 1378 (24 ديسمبر1958) المتعلق بالإنذار المترتب عليه أداء غرامة لمعاقبة مرتكبي بعض المخالفات للنظم البلدية المتعلقة بالمحافظة على الصحة وحماية الأغراس، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.91 الصادر في 13 جمادى الأولى 1413 (19 نونبر1992)
- بناء على الظهير الشريف رقم 81.69.89 الصادر في 23 ذي القعدة 1391 (31 يناير1970) بشأن المحافظة على الطرق العمومية ومراقبة السير والجولان؛

- بناء على القانون رقم 9.966 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.03 بتاريخ 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) القاضي بتتميم الظهير الشرف الصادر في 24 من صفر 1337 (30 نوفمبر 1918) في شأن الاحتلال المؤقت للأملاك العامة؛
- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 ((26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية؛
- بناء على القانون 13.833 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.108 بتاريخ 9 محرم 1405 كما تم تغييره بالقانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)؛
- بناء على القانون رقم 28.077 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.08 بتاريخ 26 من صفر 1431 (10 فبراير 2010)؛
- بناء على القانون رقم 27.133 المتعلق بالمقالع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.66 بتاريخ 21 من شعبان 1436 (09 يونيو 2015)؛
- بناء على القرارات التنظيمية الجماعية الجاري به العمل في مجالات الصحة وتنظيم الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية واستغلال الملك الجماعي والسير والجولان المتخذة في إطار الشرطة الإدارية المخولة قانونا لرئيس المجلس الجماعي؛
- بناء على القرار البلدي رقم 25 المؤرخ في 1963/02/3 كما تم تغييره و تعديله بموجب القرار رقم 2013/173 بشأن القانون الصحي الجماعي بمدينة العرائش ،
- بناء على القرار الجبائي الجماعي رقم 02 بتاريخ 16 أكتوبر 2017؛
- وبناء على محضر مداولات المجلس الجماعي خلال الدورة الاستثنائية لشهردجنبر 2021.

يقـرر ما يلـي:

القسم التمهيدي الإحداث والتأليف والصلاحيات

المادة :1 الإحداث

تحدث فرقة المراقبين المحلفين التابعة لمصلحة الشرطة الإدارية للقيام بمهام التتبع وتفعيل قرارات رئيس المجلس الجماعي المخولة له بحكم القانون في ميدان الشرطة الإدارية الجماعية بالنفوذ الترابي لجماعةالعرائش وتشمل مجالات مراقبة المحلات والمؤسسات التجارية والحرفية والصناعية، والوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وحماية البيئة،وسلامة المروروالتعميروالبناء وذلك طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

ويعتبر أفرادها مراقبين جماعيين محلفين تناط بهم مهام ضبط المخالفات وتحرير المحاضر وإعداد التقارير ولا يمارسون أي اختصاص من اختصاصات قوات الأمن العمومي أو الأجهزة الحكومية الأخرى في مجالات الشرطة الادارية طبقا للقوانين والمساطر المعمول بها.

المادة:2 التأليف

تتألف الفرقة من موظفين جماعيين مرسمين محلفين ومراقبين تناط بهم مهام المراقبة وضبط المخالفات في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية ويمثل كل فرد من أفرادها مجالا من مجلات الشرطة الإدارية المسندة لبعض المصالح الجماعية وتهم مجال تدخل المكتب الصحي، مصلحة الممتلكات،مصلحة التعميروالبناء مصلحة رخص استغلال محلات الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية ، فضلا عن مصلحة الجبايات الجماعية وتزاول مهامها تحت إشراف مصلحة الشرطة الإدارية الجماعية.

بالإضافة إلى الأعوان و الموظفين الغير المحلفين الذين ارتأت المصلحة الاعتماد عليهم لتقديم الدعم و المساعدة لممارسة مهامها ،

المادة:3 الصلاحيات

تحدد صلاحيات فرقة المراقبين المحلفين في القيام بالبحث و المراقبة، المعاينة وإثبات المخالفات بواسطة محاضر طبقا للإجراءات والتدابير الجاري بها العمل في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية والتنسيق مع مختلف المصالح الإدارية الأخرى عند الاقتضاء.

ويخضع أفراد الفرقة بعد أدائهم اليمين طبقا للمسطرة المعمول بها للتكوين في المجالات المنوط بهم في ميدان الشرطة الإدارية. كما تحدد كيفية اشتغال عناصر الفرقة وأماكن انتشارها وكذا مواقيت العمل والمداومة بقرار من رئيس المجلس الجماعي.

القسم الأول مجالات التدخل

المادة:4 التحديد

تحدد مجالات تدخل فرقة المراقبين المحلفين الجماعيين في مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة والوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية والبيئة والتعمير والبناء والسير والجولان واستغلالات الملك الجماعي وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجالات الشرطة الإدارية الجماعية.

المادة:5 مجال مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة

تشمل المراقبة جميع الأنشطة بالمحلات التجارية والحرفية والصناعية المتواجدة بنفوذ تراب الجماعة طبقا للقرار التنظيمي الجماعي الجاري به العمل، المتعلق بتحديد كيفية وشروط ممارستها وهي:

الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية غير المنظمة التي من شأن مزاولتها أن تمس بالوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور أو تضر بالبيئة؛

استغلال المؤسسات المضرة أو المزعجة أو الخطيرة التي تدخل في اختصاصات رئيس المجلس الجماعي؛

محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور، وبصورة عامة كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة؛

استغلال المقالع في حدود المقتضيات التشريعية المعمول بها.

المادة:6 مجال الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وحماية البيئة

تشمل المراقبة مجالات الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية بجميع المحلات التجارية والحرفية والصناعية والمحلات العمومية طبقا للقرار الصحي الجماعي الجاري به العمل والنصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

سلامة ونظافة المحلات المفتوحة للعموم خاصة المطاعم والمقاهي وقاعة الألعاب والمشاهد والمسارح وأماكن السباحة. وكل الأماكن الأخرى المفتوحة للعموم.

المساهمة في مراقبة جودة المواد الغذائية والمشروبات والتوابل المعروضة للبيع أو للاستهلاك العمومي.

ضمان السكينة بالمحلات العمومية التي يقع فيها تجمهر الناس كالمواسم والأسواق ومحلات المشاهد أو الألعاب والميادين الرياضية والمقاهي والمسابح والشواطئ وغيرها.

المساهمة في حماية البيئة والغابات والمنتزهات والحدائق العمومية.

نظافة المساكن والطرق وضبط وزجر ايداع النفايات بالوسط السكني والتخلص منها.

مراقبة البنايات المهملة أو المهجورة أو الآيلة للسقوط.

المساهمة في الحفاظ على المواقع الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي وحمايتها طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة:7 مجال التعمير والبناء

يحدد مجال المراقبة في ميدان التعمير والبناء في ضبط الأفعال المخالفة لأحكام القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والضوابط العامة أو الجماعية للبناء والتعمير.

وطبقا للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء ولاسيما المادة 66 منه، يقتصر دور أفراد عناصر فرقة المراقبين المحلفين الجماعيين على إبلاغ رئيس المجلس الجماعي بالمخالفة التي بشأنها يتقدم بطلب القيام بالمراقبة إلى ضباط الشرطة القضائية أو مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو الإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية.

المادة:8 مجال السير والجولان وسلامة المرور

تشمل المراقبة مجالات التشوير والسير والجولان داخل المدينة ومدى تنفيذ القرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى، وتهم:

سلامة المرور في الطرق العمومية ونظافتها وإنارتها، ورفع معرقلات السير عنها.

المساهمة في مراقبة وتنظيم السير والجولان والوقوف بالطرق العمومية.

مراقبة أماكن وقوف السيارات والعربات والشاحنات.

مراقبة محطات وقوف سيارات الأجرة وعربات نقل البضائع.

تتبع احترام علامات التشوير الطرقي داخل تراب الجماعة.

مراقبة السيارات والعربات والشاحنات المتخلى عنها بجنبات الطرق والساحات والأماكن العمومية.

المادة:9 مجال استغلال الملك الجماعي

تشمل المراقبة مجال الترخيصات باستغلال الملك الجماعي طبقا للقرارات التنظيمية الجماعية وكنانيش التحملات الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

السهر على حماية الممتلكات الجماعية التأثيث الحضري والأغراس والتجهيزات الأساسية المملوكة للجماعة.

مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو حرفية.

مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض البناء.

مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات أو عقارات ترتبط بأعمال تجارية أو صناعية أو حرفية.

ضبط وزجر كافة الاستغلالات غير القانونية للملك الجماعي كيفما كانت أغراضها.

القسم الثاني طبيعة وكيفية القيام بالمهام

المادة:10

يحدد الاختصاص الترابي لفرقة المحلفين، لإنجاز المهام الموكولة إليهم بمجموع نفوذ جماعة العرائش وفق برنامج عمل دوري منتظم يحدد بقرار رئيس المجلس الجماعي.

المادة:11

يحرر أفراد فرقة المحلفين محاضر المخالفات التي تمت معاينتها أثناء القيام بمهامهم وفق نموذج محدد تضمن فيه وقائع المخالفة وتصريحات المخالف أو من ينوب عنه وتوثق عند الاقتضاء بكافة الوسائل القانونية المتاحة حسب القوانين الجاري بها.

تنجز التقارير بناء على محاضر الأعوان المحلفين وترفع إلى رئيس المجلس الجماعي.

المادة:12

يجب أن يتوفر الأعوان المحلفين على بطاقة مهنية يحملونها بشكل ظاهر أثناء مزاولة مهامهم تسلمها لهم الإدارة الجماعية، وذلك بعد أدائهم اليمين وفق الإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.

يلتزم المراقبون المحلفون في إطار المهام المعهودة إليهم بنزاهة واستقلالية وحياد وموضوعية وكتمان السر المهني.

يستفيد عناصر فرقة المحلفين من تعويضات وتحفيزات نظامية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

يرتدي أفراد فرقة المراقبين المحلفين أثناء مزاولة مهامهم بذلة رسمية خاصة تميزهم عن غيرهم من أفراد القوات العمومية وستحدد مواصفات ونوع البذلة من طرف الجهة المسؤولة بالجماعة.

القسم الثالث مقتضيات عامة

المادة:13

يسند بتنفيذ هذا القرار إلى السيد رئيس المجلس الجماعي للعرائش ومدير المصالح الجماعية وكذا رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية المعنية كل في دائرة اختصاصاته.

المادة:14

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره.

رئيس مجلس جماعة العرائش

جماعة العرائش
العرائش

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

مقرر النقطة الثانية:

الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

جماعة العرائش
العرائش

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

مقرر عدد 09/ 2021 بتاريخ 16 دجنبر 2021

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

- إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر 2021 خلال الجلسة المغلقة، المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر 2021.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.

. وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

- وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت :24

- عدد الأصوات المعبر عنها :15

- عدد الأعضاء الموافقين :15 وهم السيدات والسادة:

عبد المومن صبيحي - مصطفى البوزيدي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - هيام الكلاعي- خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي - حميد العالي - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي.

- عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : 09 وهم السيدات والسادة:

محمد الرزامي - نادية رحال – كوثر العمالي - العربي السطي– محمد المزوري – أنور كرمون - فاطمة القنبوعي – هشام أشلحي – نجاة موعلي.

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

رئيس المجلس

رئيس جماعة العرائش
عبد المومن صبيحي

كاتبة المجلس

كاتبة المجلس
خديجة سلالي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة-تطوان- الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح
مصلحة شؤون المجلس

دورة: استثنائية
جلسة :غير مفتوحة

النقطة الثالثة

الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

النقطة الثالثة: الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

نمر إلى النقطة الثالثة المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية، والمتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

وأعطي الكلمة للسيد حميد العالي رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتقديم تقرير اللجنة حول هذه النقطة.

السيد حميد العالي، رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

شكرا السيد الرئيس، السيد الباشا السادة والسيدات الأعضاء، تتمة لما جاء في التقرير حول الاجتماع المشترك بين لجنتي الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ولجنة المرافق العمومية والخدمات الذي قدمه السيد المزوري خلال التداول في النقطة الأولى الذي جاء فيه:

"وفي موضوع النقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح. فقد عرضها السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الحضور. وبعد مناقشة الظاهرة المتنامية للإصابة بداء السعار الناتج عن عضّات الحيوانات بمختلف ربوع المدينة وخارجها، والوقوف على العمل الكبير الذي يقوم به المكتب الجماعي لحفظ الصحة في هذا المجال، حيث يغطي تراب الإقليم برمته في توفير اللقاحات اللازمة ومعالجة المصابين. تمت المصادقة على إجراء هذا التحويل مع رفع توصية إلى السيد رئيس المجلس قصد عقد اتفاقية بين جماعة العرائش والمجلس الإقليمي ومديرية وزارة الصحة بالعرائش من أجل تمويل شراء مواد التلقيح."

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

أعطي الكلمة للسيدة هيام الكلاعي لتقديم بعض التوضيحات.

السيدة هيام الكلاعي، النائبة السابعة للرئيس:

السيد الرئيس، السيد الباشا، السيدات والسادة الأعضاء، فيما يخص مواد التلقيح فالموضوع مرتبط بشكل مباشر بظاهرة الكلاب الضالة، الذي ناقشناه سالفا أمام السيد عامل الإقليم والذي يشكل مشكلا كبيرا نعجز عن مجاراته الآن. أسابيع ونحن نقترض هذه اللقاحات من جماعات أخرى قريبة بعدما نفذ مخزونها لدينا. ولا يمكننا أن نستمر في ذلك، حيث ينبغي أن نبحث عن حل. وهذا التحويل هو فقط جزء من الحل لأن الكلاب الضالة إذا لم نتخلص منها بالمرة، فسيبقى مشكل توفير اللقاحات بكميات كبيرة دائما مطروحا خاصة وأن المكتب الجماعي لحفظ الصحة يغطي تراب الجماعة وجماعات أخرى..

السيد محمد المزوري، عضو المجلس:

أظن أن وزارة الصحة هم من سيتكلفون بهذه اللقاحات في المستقبل. وبما أن الجماعة تغطي حتى جماعات أخرى بتوفير العلاج للمصابين بها، نقدم ملتمس للسيد العامل وإلى المجلس الإقليمي من أجل المساندة في شراء هذه اللقاحات.

السيد العربي السطي، عضو المجلس:

الوضعية أصبحت مزرية بالمدينة في موضوع ظاهرة الكلاب الضالة. دور الجماعة هو محاربة هذه الظاهرة، ولذلك ينبغي توفير مجهود أكبر في هذا المجال. كما أن موضوع توفير اللقاحات لأجل معالجة نتائج هذه الظاهرة ينبغي أن يطرح مع وزارة الصحة ويتم ذلك على مستوى المستشفى الإقليمي، على شاكلة التدخلات التي تجري أثناء الإصابة بعضات العقارب أو الزواحف مثلا.. وأقترح في هذا المجال أن نخصص ميزانية سنوية نساهم بها مع وزارة الصحة وهي من تقوم بهذه العملية. يبقى تحويل هذا المبلغ في هذا التوقيت من هذا الشهر أرى أنه متأخر جدا.

(أثناء تدخل السيد العربي السطي غادر السيد رئيس المجلس القاعة، وترأس الجلسة النائب الثاني للرئيس السيد مصطفى البوزيدي. وأيضا غادر القاعة السيد الباشا وخلفة القائد السيد عبد الرحمان بوسعيد. ثم عادا عند كلمة السيد نادية رحال.)

السيدة نادية رحال، عضوة المجلس:

في موضوع الكلاب الضالة ينبغي طرق أبواب المجلس الإقليمي ومجلس الجهة لأن الظاهرة مستفحلة وتتطلب حلولا جدرية ومستعجلة. طبعا بالنسبة للرفق بالحيوان ديننا يوصي به، ولكن لا ينبغي الإفراط في ذلك إلى أن يصيح ذلك سببا لإلحاق الأذى بالناس.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

إذن نعرض النقطة الثالثة على التصويت، من يصوت لصالح هذه النقطة؟

عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت : 23

عدد الأصوات المعبر عنها : 23

عدد الأعضاء الموافقين : 23

وهم السادة والسيدات:

عبد المومن صبيحي - مصطفى البوزيدي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - هيام الكلاعي- خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي - حميد العالي - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي - فاطمة القنبوعي – نادية رحال – كوثر العمالي - العربي السطي– محمد المزوري – أنور كرمون – هشام أشلحي – نجاة موعلي.

عدد الأعضاء المعارضين : لا أحد

الممتنعون عن التصويت : لا أحد

وبالتالي يصادق المجلس بإجماع الأعضاء الحاضرين على النقطة الثالثة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

المملكـة المغربيـة
وزارة الداخلية
عمالة إقليم العرائـش
جماعة العرائش

اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ولجنة المرافق العمومية والخدمات يوم الاثنين 13 دجنبر 2021 بقاعة الاجتماعات بمقر جماعة العرائش

التقرير

طبقا للمادة 28 من القانون التنظيمي 14/113، وتبعا لإحالتَيْ السيد رئيس مجلس الجماعة عدد 2752 بتاريخ 06 دجنبر 2021 وعدد 2840 بتاريخ 10 دجنبر 2021 الموجهتين إلى السيدين رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة والسيد رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات، انعقد يوم الاثنين 13 دجنبر 2021 ابتداء من الساعة الحادية عشر اجتماع مشترك للجنتين المذكورتين، ترأسه السيدين:

- حميد العالي: رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- السيد محمد المزوري: رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات

وتم بحضور السادة أعضاء اللجنين وأعضاء المجلس: مصطفى البوزيدي – محمد هلال – سميرة اليملاحي – محمد براد - أنوار كرمون- عمر الكموني – سليمان الفرجاني – محمد المتوكي – فاطمة بن حمدان – العربي السطي.

هذا إضافة إلى رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية السادة: إدريس الشوع – امحمد عشاوي– عبد اللطيف العثماني – محمد اليشيري – عبد السلام الصروخ.

وقد تناول الاجتماع جدول الأعمال التالي:

<u>النقطة الأولى:</u> الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي الخاص بالشرطة الإدارية.

<u>النقطة الثانية:</u> الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

في بداية الاجتماع تمّ تناول النقطة الأولى، وذلك بعرض السيد رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات لتفاصيل مشروع القرار المتعلق بالشرطة الإدارية أمام الحضور، مشيرا إلى الأهمية التي يكتسيها مثل هذا القرار في هذا الظرف الخاص، الذي تعرف فيه المدينة فوضى عارمة على مجموعة من المستويات كالسير والجولان، واحتلال الملك العمومي بدون موجب قانوني، وشيوع المخالفات المرتبطة بالتعمير.. وغير ذلك من المجالات التي يدخل تدبيرها ضمن

اختصاص الشرطة الإدارية. وذكر أن تنفيذ هذا القرار بطريقة صحيحة من شأنه أن يساهم في تنظيم المجال بالمدينة والقضاء على الفوضى بشتى أشكالها. كما من شأنه أن يحسّن مداخيل الجماعة ويرفع من قيمتها عن طريق المراقبة والتتبع وضبط الجزاءات.

وفي تدخله في هذا الاجتماع، أشار السيد محمد براد إلى كون المدينة تعرف استثناء ضمن مدن الشمال في شيوع الفوضى، وغياب التنظيم.. وذلك راجع بالأساس إلى تهاون المنتخبين، وإلى عدم جدية السلطة المحلية في تطبيق القوانين. ودعا إلى أن يتحمل الجميع المسؤولية المنوطة به انطلاقا من المواد 100 و110 من القانون التنظيمي 14/113 بشكل دائم ومستمر، وعدم الاكتفاء بالحملات المؤقتة.. كما شدد على حضور الإرادة السياسية من أجل إنجاح هذا القرار وعدم تركه حبرا على ورق.

أما السيدة سميرة اليملاحي فقد دعت إلى إشراك جميع المصالح، من شرطة وقوات مساعدة.. وغيرها ضمن الفرقة المكلفة بتنفيذ قرارات الشرطة الإدارية. وتساءلت عن بعض التفاصيل التي يمكن أن تدرج بهذا القرار والتي كان الجواب عليها من المصالح المعنية بأن تناولها سيتم من خلال بعض القرارات التنظيمية الفردية لرئيس الجماعة كما ينص على ذلك القانون التنظيمي14/113 خاصة المادة 100 منه.

وفي تدخله أثناء هذا الاجتماع ذكر السيد محمد المتوكي، أن الإرادة السياسية موجودة لدى مكتب المجلس. والدليل على ذلك هو التفكير في هذا القرار، وعرضه للتداول والمصادقة. غير أن تنزيله على أرض الواقع يبقى رهينا بتكاثف الجهود وتجاوز الإكراهات..

أما السيد محمد هلال، وبعد أن تسائل حول الهيكل التنظيمي للجماعة، ووجود مصلحة للشرطة الإدارية به، فقد ثمّن هذه الخطوة التي قام بها مكتب المجلس باتخاذه لهذا القرار. ودعا إلى استصدار باقي القرارات التنظيمية التي تساعد في هذا المجال كقرارات السير والجولان والقرار الصحي وغير ذلك.. هذا مع إبقاء حق الجماعة في عدد من التدخلات غير المشار إليها في هذا القرار التنظيمي، وعدم حصر ذلك في البنود المنصوص عليها فيه. حيث إن المادة 100 من القانون التنظيمي 14/113 توضح صلاحيات الشرطة الإدارية الممنوحة لرئيس مجلس الجماعة في ميادين الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور بشكل عام باستثناء ما تنص عليه المادة 110 من نفس القانون خلاف ما تحدده هذه الأخيرة التي تحصر الصلاحيات التي يمارسها عامل الإقليم أو من ينوب عنه في عدد من البنود.

وفيما يخص المقاربة التي تم اعتمادها في التعامل مع هذا القرار، فهي مقاربة جيدة كما أشار إلى ذلك السيد رئيس قسم المرافق العمومية بالجماعة. حيث لم يتم الاكتفاء باستصدار قرار فردي لرئيس مجلس الجماعة، وإنما تم تقديمه للمجلس للتداول فيه، واستصدار قرار جماعي لمجلس جماعة العرائش. غير أن ما ينبغي إثارته خلال النقاشات الدائرة حول هذا القرار هو اختزال الشرطة الإدارية في محاربة الباعة المتجولين. ولذلك وجبت الإشارة إلى أن الاختصاصات الممنوحة للرئيس في مجال الشرطة الإدارية هي واسعة وينبغي التعامل مع القرار في حدود هذه الاختصاصات.

أما السيد رئيس القسم الاقتصادي بالجماعة فقد أشار إلى أن مشروع القرار الخاص بالشرطة الإدارية تم إعداده في استحضار تام للهيكل التنظيمي المصادق عليه. ووفق القوانين والمراسيم الحديثة. ويعتبر آلية تؤسس لممارسة المهام في العديد من التدخلات التي كانت فيما سلف تتم عن طريق تشكيل اللجان المؤقتة.

هذا وقد تناول الاجتماع بعض النقط الأخرى كإعداد برنامج عمل مرتبط بالشرطة الإدارية، تتخلله تكوينات ويوم دراسي يحضره المنتخبون والموظفون. وأيضا تمت **التوصية بتوفير جميع مستلزمات العمل لعناصر الفرقة التنفيذية للقرارات المتخذة في مجال الشرطة الإدارية كالبذل الخاصة وباقي التجهيزات المساعدة.** وبعد ذلك تمت المصادقة على مشروع القرار.

وفي موضوع النقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح. فقد عرضها السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الحضور. وبعد مناقشة الظاهرة المتنامية للإصابة بداء السعار الناتج عن عضّات الحيوانات بمختلف ربوع المدينة وخارجها، والوقوف على العمل الكبير الذي يقوم به المكتب الجماعي لحفظ الصحة في هذا المجال، حيث يغطي تراب الإقليم برمته في توفير اللقاحات اللازمة ومعالجة المصابين. تمت المصادقة على إجراء هذا التحويل مع رفع توصية إلى السيد رئيس المجلس قصد عقد **اتفاقية بين جماعة العرائش والمجلس الإقليمي ومديرية وزارة الصحة بالعرائش من أجل تمويل شراء مواد التلقيح.**

رئيس لجنة الميزانية
والشؤون المالية والبرمجة

حكيم العالي

رئيس لجنة المرافق العمومية
والخدمات

رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
محمد المزوري

المملكة المغربية * وزارة الداخلية * عمالة إقليم العرائش *
جماعة العرائش

مقرر النقطة الثالثة:

الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

جماعة العرائش
العرائش

دورة : استثنائية
جلسة : غير مفتوحة

مقرر عدد 10/ 2021 بتاريخ 16 دجنبر 2021

- النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.

- إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر 2021 خلال الجلسة المغلقة، المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر 2021.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر، إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح.
- وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت :23

- عدد الأصوات المعبر عنها :23

- عدد الأعضاء الموافقين :23 وهم السادة والسيدات:

عبد المومن صبيحي - مصطفى البوزيدي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - هيام الكلاعي- خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي - حميد العالي - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي - فاطمة القنبوعي – نادية رحال – كوثر العمالي - العربي السطي– محمد المزوري – أنور كرمون – هشام أشلحي – نجاة موعلي.

- عدد الأعضاء الرافضين :لا أحد

- عدد الممتنعين عن التصويت : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على إجراء تحويل بميزانية التسيير بقيمة 100.000.00 درهم من الفصل 12.20.90.90.20.22 المتعلق بالصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر إلى الفصل 12.20.30.30.20.21 المتعلق بشراء مواد التلقيح، و ذلك بالموافقة على المقرر المذكور.

رئيس المجلس

رئيس جماعة العرائش

عبد المومن صبيحي

كاتبة المجلس

كاتبة المجلس

خديجة سلالي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة – تطوان- الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش

رئيس مجلس جماعة العرائش

إلى

السيد المحترم: مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي – القصر الملكي العامر – الرباط

برقية ولاء وإخلاص إلى المقام العالي بالله بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية المنعقدة يومه الخميس 11جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر 2021

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آل بيته الطاهرين

مولاي صاحب الجلالة والمهابة، أمير المؤمنين وحامي الملة والدين أدام الله عزكم وعلاكم.

نعم سيدي أعزكم الله

بعد تقديم فروض الطاعة والولاء، ومكين التعلق والوفاء لعرشكم المجيد، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، عبد المومن صبيحي رئيس مجلس جماعة العرائش باسمه الخاص ونيابة عن أعضاء وأطر وموظفي الجماعة وعن رعايا جلالتكم بهذه المدينة بأن يرفع إلى جنابكم الشريف أعزكم الله أسمى آيات الولاء والإخلاص، وأنبل مشاعر التعلق بالعرش العلوي المجيد والالتفاف الدائم حول قائد الأمة وضامن وحدتها واستمراريتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة اختتام أشغال الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر المنعقدة يومه الخميس 12 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 16 دجنبر 2021. وبهذه المناسبة أجدد لجلالتكم باسمي الخاص وباسم رعاياكم الأوفياء سكان مدينة العرائش ولاءنا وإخلاصنا وتعلقنا بأهداب العرش العلوي المجيد، ونؤكد لكم يا مولاي تجندنا وراء قائد الأمة في معركة التجديد والحداثة والتطور، وانخراطنا المتواصل من أجل تقدم بلادنا وتنميتها وازدهارها على كافة الأصعدة تحت قيادتكم الرشيدة.

حفظ الله مولانا أمير المؤمنين في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وصاحبة السمو الأميرة الجليلة لالة خديجة وقوى جنابكم بصنوكم المجيد المولى رشيد وسائر أفراد الأسرة العلوية المجيدة إنه سميع مجيب، والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة عبد المومن صبيحي

رئيس جماعة العرائش

رئيس جماعة العرائش
* * *
عبد المومن صبيحي